



**جامعة تكريت  
كلية التربية للبنات  
قسم التاريخ**

**المرحلة : الثانية**

**المادة : تاريخ البلاد العربية في العهد العثماني**

**عنوان المحاضرة : نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي**

**اسم التدريسي : م . وجدى حسين علي**

**الايمل الجامعي للتدريسي : [wajdyhussein1971@tu.edu.iq](mailto:wajdyhussein1971@tu.edu.iq)**

## نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي

اهتم العثمانيون منذ بدء سيطرتهم على الوطن العربي في القرن السادس عشر ، والتي استمرت قرابة اربعة قرون ، بتثبيت دعائم حكمهم وتنظيم الادارة والمجتمع مستنديين في ذلك إلى مصدرين اساسيين اولهما النظم التي كانت متبعة في مختلف انحاء الدولة العثمانية : وثانيهما : النظم التي كانت سائدة في الاقطار العربية قبل احتلالهم لها . وسنلقي فيما نستقبل نظرة على التنظيم العثماني في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

### التنظيم السياسي والاداري :

١ - الخليفة : كانت الخلافة احدى الأسس التي ارتكزت اليها فلسفة الحكم العثماني . فقد عد العثمانيون دولتهم استمرارا للدولة العربية الاسلامية التي سقطت سنة ١٢٥٨م. وادعوا أنهم اصحاب رسالة تدعوهم الى تحقيق اهداف الاسلام الكبرى ومنها من حدود الاسلام وتوسيعها وحمايتها من الاطماع الاجنبية والمحافظة على العقيدة الاسلامية القويمة . وحين احتل السلطان سليم الأول مصر سنة ١٥١٧ م حرص على مقابلة محمد المتوكل آخر الخلفاء العباسيين ، وكان يعيش في القاهرة آنذاك وعامله بما يستحقه من تيجيل و احترام ثم اصطحبه إلى استانبول.

تداول المؤرخون رواية تنازل الخليفة العباسي المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم الأول وتسليمه الآثار النبوية الشريفة المؤلفة من بيرق (علم) الرسول الكريم وبردته انتقلت وكان الخلافة انتقلت الى آل عثمان الدين تورثوها حتى الغيت سنة ١٩٢٤ . ومن الذين ذكروا هذه الرواية المؤرخ دوسون DOhsson في كتابه المحة عامة للامبراطورية العثمانية .. بيد انه لم يشر الى المصدر الذي استند اليه. ومن المؤرخين الذين اشاروا الى الرواية نفسها محمد فريد ولين بول Lane poole ومارك سايكس Mark sykes ووليم موير William Muir واخرون .

ويستند الذين يؤيدون قضية التنازل الى بعض الأدلة ، منها : ان الآثار الخاصة بشعائر الخلافة ما تزال محفوظة في مسجد ابي ايوب الانصاري باستانبول وهي نفس الآثار التي تسلمها السلطان سليم في مصر كما ان بعض المرتبطين

بالسلطان سليم كانوا يطلقون عليه لقب الخليفة. ومن هؤلاء معاصره المؤرخ ابن زنبيل . وقد لقب بركات شريف مكة السلطان سليمان سنة ١٥٢٠ بلقب (خليفة الله) .

لا تؤيد المصادر الحديثة الرأي الذي يقول بحدوث التنازل خاصة وان العثمانيين لم يكونوا يملكون الشرط الواجب توفره في خليفة المسلمين وهو الانتماء بالنسب الى قريش ، كما ان الخليفة المتوكل سرعان ما عاد الى القاهرة ليواصل مهامه الدينية حتى وفاته سنة ١٥٤٣م. يضاف الى هذا ان العثمانيين لم يستعملوا لقب الخليفة بعد اخضاعهم الوطن العربي وانما اكتفوا بلقب السلطان الذي لم تكن سلطته في منشئها مستندة الى اختبار الهي وانما كانت بفضل السيف وضمن حدود الشرع . ومن هنا فقد كانوا يفضلون كثيرا لقب خادم الحرمين الشريفين ان المؤرخين الذين ينكرون حادثة التنازل يشيرون إلى عدد من الادلة التي تؤيد وجهة نظرهم ومنها :

١- لم يرد في كتابات المؤرخين الرسميين الذين اصطحبهم السلطان سليم معه إلى مصر ما يدل على ان الخليفة المتوكل على الله تنازل عن الخلافة للسلطان سليم . فكتابات المؤرخ التركي احمد فريدون ، وهي نوع من اليوميات التي تسجل ما فعله السلطان سليم في مصر حتى عودته لا تشير الى هذه الحادثة مع انها ذكرت تفاصيل دقيقة وتصف هذه اليوميات الخليفة العباسي بانه الخليفة المتوكل على الله مولانا محبي الدين من آل العباس الذي هو بقية الخلافة العباسية في المحروسة المصرية ..

٢ - ان ابن اياس المؤرخ المصري المعاصر لدخول السلطان سليم الى مصر قد دون الكثير من الوقائع العثمانية دون ان يذكر شيئا عن التنازل .

٣- ان اقرب المؤلفات التاريخية الى عهد السلطان سليم وهو المعروف باسم تاج التواريخ لمؤلفه سعد الدين ابن شيخ الإسلام الذي صاحب سليم اثناء غزوه لمصر لا يذكر شيئا عن الخلافة .

٤- ان نقود السلطان سليم لا تحمل لقب خليفة

٥ - ان الخطباء في مصر ، ذكروا سليما بنقب سلطان .

٦ - ان السلطان سليم كان يبعث الرسائل الى ابنه ونائبه في استانبول الأمير سليمان يخبره فيها بتفاصيل الاحداث ولم يرد في رسائله خبر تنازل المتوكل عن الخلافة له .

٧- ان لقب الخليفة فقد اهميته منذ زمن طويل ، وان امراء ضعفاء من السلاجقة والموحدين والهنود والجلانريين قد تلقبوا به ، لذلك فالسلاطين العثمانيون كما يشير الى ذلك توماس ارنولد ، لم يكونوا بحاجة الى اللقب . ويبدو ان السلطان سليم نفسه لم يكن ليهيم به لان الخليفة المتوكل وقع في اسره وكان يستطيع ارغامه على التنازل عن الخلافة ولكنه لم يفعل ذلك ان من الوثائق المهمة التي تدعم الرأي القائل بعدم التنازل وثيقة رستم باشا عبد الكريم، وكان وزيرا في عهد السلطان سليمان بين سنتي ١٥٤٤ - ١٥٥٢ وهي مؤرخة في سنة ١٥٥٧ تشير إلى القاب السلطان سليم جميعها دون أن يكون من بينها لقب خليفة لعل اول نص رسمي ورد فيه لقب الخليفة هو معاهدة كوجك كينارجي التي وقعت سنة ١٧٧٤ بين السلطان العثماني عبد الحميد الاول ١٧٧٤ - ١٧٨٩ وامبراطورة روسيا كاترينة الثانية . وبموجب هذه المعاهدة وافقت روسيا أن يكون للسلطان العثماني كخليفة للمسلمين الحق في حماية المسلمين في شبه جزيرة القرم وهذا ينسجم مع السياسة الاسلامية التي تبنتها الدولة المواجهة الحركات القومية.

ومهما يكن من امر فإن الرواية الشائعة عن التنازل لا تستند إلى اساس تاريخي. اذ اختلقت بعد عهد السلطان سليم واستفاد منها السلاطين العثمانيون وساعدتهم في استسلام المسلمين من العرب والعناصر الأخرى واخرت كثيرا نشوء الوعي القومي عندهم. ان لقب خليفة، سرعان ما بدأ يحتل اهمية كبيرة عند السلاطين العثمانيين في القرن الثامن عشر وذلك حين بدت علامات تدهور الدولة وانحطاطها وفي القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وحين بدأت الدعوة إلى وجوب قيام خلافة عربية محل السلطنة العثمانية على يد المفكر العربي عبد الرحمن الكواكبي، وحين اشتدت المنافسة بين الدول الاستعمارية التمرين الدولة

العثمانية ابرز السلاطين العثمانيون لقب الخليفة لآخافة الدول الأوربية وخاصة بريطانيا التي كانت تحكم ملايين المسلمين في الهند .

ب- السلطان والحكومة: كان السلطان العثماني يعرف بلقب (خنكار) او (باديشاه) ومعنى ذلك السلطان الاعظم او الرئيس الأعلى للدولة والجيش ويشترط فيه ان يكون تركي الاصل. لذلك تركز الولاء في الدولة العثمانية لال عثمان (عثمانلر) وحدهم وهم كما اشرنا من قبل اسرة تركية تدعي الانتماء في الأصل ولو بدون مبرر كبير) إلى قبيلة اوغوز التي انحدر منها.